الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4384 | الأربعاء | 2 ربيع الأول 1444 هـ | 28 سبتمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

خلال افتتاح منتدى" منتدى التواصل الاقتصادي" في عمان

الحجرف: 57 مليار دولار حجم التبادل التجاري الخليجي مع الأردن في 8 سنوات

التقلبات العالمية تستدعي التوسع في الإنتاج والاعتماد على الصناعات المحمية والنفاذ إلى الأسواق الدولية بتكاملية

منتدى التواصل الاقتصادي الخليجي - الأردني افتتح أعماله في عمان أمس

الشمالي: العلاقات الأردنية - الخليجية نموذج يحتذى به في السعي للتعاون والتكامل الإستراتيجي بجميع المجالات

واردات المملكة الهاشمية من دول مجلس التعاون تشكل 9. 4 مليارات دولار بنسبه 23 بالمئة

عمان - "كونا" : أعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نايف الحجرف، ان حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية والأردن، بلغ خلال الفترة من 2013 الى 2020 حوالي 57 مليار دولار.

جاء ذلك في كلمة له خلال افتتاح اعمال منتدى التواصل الاقتصادي الخليجي - الأردني بالعاصمة الأردنية عمان أمس الثلاثاء، للبحث في آفاق الشراكة الاقتصادية بين الجانبين والفرص الاستثمارية المتاحة لدى الطرفين.

وأوضح الحجرف في الافتتاح الذي حضره سفير دولة الكويت عزيز الديحاني، ان الاستثمارات الخليجية في سوق عمان المالي ونظيراتها العربية والأجنبية تبلغ قيمتها حوالي مليارى دولار.

أضاف ان المنتدى يشكل فرصة لاصحاب الاعمال للتوسع في استثماراتهم وتعزيز مجالات الشراكة، مؤكدا ان التقلبات الاقتصادية العالمية تستدعي التوسع في الإنتاج والاعتماد على الصناعات المحمية والنفاذ الى الأسواق الدولية بتكاملية.

من جانبه وصف مندوب رئيس الوزراء الأردني وزير الصناعة والتجارة يوسف الشمالي في كلمته، العلاقات الاردنية - الخليجية بأنها نموذج يحتذى به في السعي للتعاون والتكامل الاستراتيجي، في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتزداد قوة مع مرور السنين.

وقال ان حجم التبادل التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ 6ر6 مليارات دولار عام 2021، وتشكل الصادرات الاردنية منه ما قيمته 7ر1 مليار دولار وبنسبة 20 بالمئة من اجمالي الصادرات الاردنية للعالم، فيما تشكل الواردات الاردنية من دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته 9ر4 مليارات دولار وبنسبه 23 بالمئة من اجمالي الواردات الاردنية من العالم خلال نفس العام.

أضاف الشمالي ان دول مجلس التعاون الخليجي تتبوأ موقعا متقدما في قائمة المستثمرين بالمملكة، في قطاعات النقل والبنية التحتية والطاقة والقطاع المالي والتجاري وقطاع الانشاءات السياحية.

من جهته قدر رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس اتحاد الغرف السعودية عجلان العجلان، حجم الاستثمارات الخليجية في الأردن بحوالي 40 مليار دولار، موزعة على مختلف القطاعات وبلغ التبادل التجاري حوالي 6 مليارات دولار سنويا فيما تبلغ قيمة تحويلات الأردنيين العاملين في دول المجلس حوالي 3ر5 مليارات دولار.

وذكر ان الحكومات الخليجية توفر اليوم فرصا هائلة في مجالات وانشطة اقتصادية وسياحية وصناعية ومالية حيوية بامتيازات وحوافز كبيرة تسهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المستقطبة لدول المجلس خاصة في مجالات الطاقة والتصنيع والمدن العمرانية الحديثة والطاقة النظيفة والخدمات، مثمنا جهود الحكومة الأردنية في توفير الحوافز والدعم لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول المجلس.

ومن جانبه قال رئيس غرفة تجارة الاردن نائل الكباريتي ان المنتدى الذي يعقد تحت شعار "آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري"، يشكل لبنة جديدة في مسيرة علاقات الاردن الاستثمارية والتجارية مع الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

أضاف ان الواقع الاقتصادي الجديد يتطلب تحولات وانماطا جديدة وان المنتدى يسهم في مد جسور التعاون والتكامل بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، معربا عن امله ان يخرج المنتدى بخريطة طريق وخطة عمل تشاركية وتكاملية بأهداف محددة تخدم مصالح الطرفين.

ووفق المنظمين يبحث المنتدى افاق الشراكة الاقتصادية المقبلة والفرص الاستثمارية المتاحة بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، وعرض دراسات جدوى لمشروعات استثمارية لرواد الاعمال بالاردن واخرى كبرى في قطاعات واعدة كالنقل واللوجستيك والسياحة والسياحة العلاجية والقطاع المالي والمصرفي وتكنولوجيا المعلومات والامن الغذائي والتصنيع الزراعي.

وسيتم خلال المنتدى عرض الفرص الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي وترتيب زيارات ميدانية للوفد المشارك لمشروعات ومنشآت اقتصادية للاطلاع على الفرص المتاحة على ارض الواقع.

ويشارك في المنتدى الذي تنظمه غرفة تجارة الاردن بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وبدعم من الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 120 من اصحاب الاعمال والمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورؤساء اتحادات وغرف تجارية.

ليبلغ 98. 7204 بنسبة 29. 0 في المئة

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 9. 20 نقطة

"بيتك" و"وطني" و"أجيليتي" و"زين" الأكثر تداولا و"كفيك" و"تحصيلات" و"وطنية د ق" و"إيفا فنادق" الأشد انخفاضا

تداول 2. 182 مليون سهم عبر 12859 صفقة نقدية بقيمة 6. 56 مليون دينار

شركات "يوباك" و"تنظيف" و"التخصيص" و"صلبوخ" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على ارتفاع مؤشرها العام

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشرها العام 9ر20 نقطة، ليبلغ مستوى 98ر7204 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 29ر0 في المئة.

وتم تداول 2ر182 مليون سهم عبر 12859 صفقة نقدية بقيمة 6ر56 مليون دينار "نحو 4ر171 مليون دولار".

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 02ر26 نقطة ليبلغ مستوى 43ر5383 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 48ر0 في المئة، من خلال تداول 04ر97 مليون سهم عبر 4634 صفقة نقدية بقيمة 7ر9 ملايين دينار "نحو 3ر29 مليون دولار".

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 6ر38 نقطة ليبلغ مستوى 69ر8071 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 48ر0 في المئة من خلال تداول 2ر85 مليون سهم عبر 8225 صفقة بقيمة 9ر46 مليون دينار "نحو 142 مليون دولار".

في موازاة ذلك انخفض مؤشر "رئيسي 50" 2ر24 نقطة ليبلغ مستوى 15ر5560 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 43ر0 في المئة من خلال تداول 9ر86 مليون سهم عبر 3604 صفقات نقدية بقيمة 8ر8 مليون دينار "نحو 6ر26 مليون دولار".وعلى صعيد المؤشر العام كانت شركات "يوباك" و"تنظيف" و"التخصيص" و"صلبوخ" من الأكثر ارتفاعا، أما شركات "بيتك" و"وطني" و"أجيليتي" و"زين" فكانت من الأكثر تداولا لناحية القيمة، فيما كانت شركات "كفيك" و"تحصيلات" و"وطنية د ق" و"إيفا فنادق" من الأكثر انخفاضا.

بهدف إعداد ضوابط تنظيمية وإجراءات رقابية وفق أفضل التطبيقات والممارسات العالمية

«أسواق المال» تستطلع الآراء بشأن مسودة تعليماتها الخاصة بخدمات التقنيات المالية Fintech

انطلاقاً من قناعة هيئة أسواق المال بأهمية مجال التقنيات المالية Fintech والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية، فقد اسفرت جهود الهيئة نحو تنفيذ مشروعها الاستراتيجي الخاص في وضع إطار تنظيمي متكامل لخدمات ومنتجات التقنيات المالية Fi–tech المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية، والذي يتمثل هدفه العام في إعداد ضوابط تنظيمية وإجراءات رقابية وفق أفضل التطبيقات والممارسات العالمية في مجال التقنيات المالية، وبشكل يتفق مع نصوص وأهداف مواد قانون الهيئة ذات الصلة، والتي من شأنها أن تساهم في حماية المتعاملين بأنشطة وخدمات التقنيات المالية Fintech وحفظ حقوقهم، فضلاً عن دعم المبادرين والمبتكرين في مجال التقنيات المالية. وبصفة عامة، فسيكون لهذا المشروع أثر إيجابي في دعم رؤية الكويت 2035 الرامية الى تحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي، كما سيساهم المشروع من ناحية أخرى في تنويع المنتجات الاستثمارية وإيجاد قنوات استثمارية جديدة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الشمول المالي. وتعزيزاً لما سلف، فإن تنظيم الهيئة لهذا المجال من شأنه أن يساهم في توفير قنوات تعامل مباشرة تجمع المستثمرين المهتمين في استثمار أموالهم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث اصبح لصغار المستثمرين والمبادرين إمكانية استثمار اموالهم في أعمال استثمارية تعود لهم بمنفعة مالية، الأمر الذي سيساهم في زيادة مستوى السيولة في السوق من خلال توفير قنوات تمويل أخرى "بخلاف قنوات الاستثمارية التقليدية" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن مساهمتها في زيادة وعي وثقافة تلك الأطراف في الجوانب المالية والاستثمارية، والتي ستساهم في ارتقاء تلك الأطراف بتعاملاتهم المالية في السوق المالي الكويتي. وفي هذا الشأن، فقد أثمرت جهود الهيئة في هذا المشروع بالانتهاء من إعداد المسودة الأولية بشأن الإطار التنظيمي للتقنيات المالية Fi–tech، والتي تركزت في إعداد مسودة الأحكام المنظمة للمجموعة الأولى من الخدمات المحددة لهذا الإطار التنظيمي، والذي تمثل في مسودة التعليمات الخاصة بخدمة التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية وخدمة مستشار الاستثمار الآلي، وفي اطار حرص الهيئة بأهمية استبيان آراء كافة المتعاملين في السوق المالي وكذلك المعنيين بأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم بمختلف توجهاتها ذات الصلة بتنظيم أنشطة الأوراق المالية، والتي تهدف إلى مراعاة تطلعاتهم فيما تصدره الهيئة من تحديثات مستمرة على اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، قامت الهيئة بتوجيه دعوة عامة لكافة الجمهور ودعوات مباشرة إلى المعنيين بهذا المجال من القطاع العام والخاص للمشاركة باستطلاع الرأي الخاص بالمسودة الأولية لتعليمات التقنيات المالية Fi–tech سالفة الذكر، وذلك لحصر كافة الملاحظات والمقترحات في شأنها، تمهيداً لاستكمال المراجعات القانونية التنظيمي للتقنيات المالية Fintech سالفة الذكر، وذلك خلال فترة استطلاع الرأي المشار إليها آنفاً، والتي سيتم من خلالها شرح مضمون المسودة والاجابة على كافة الاستفسارات. ولفتت إلى أنه يمكن للمهتمين والراغبين في الاطلاع على المسودة الأولية للإطار التنظيمي للتقنيات المالية Fintech سالفة الذكر والمشاركة بتقدم الآراء والمقترحات في شأنها القيام بزيارة موقع الهيئة الإلكتروني والدخول على الرابط الالكتروني الخاص في هذا الشأن.